

المصالحة الفلسطينية ضرورتها وإشكالياتها

ماجد كيالي

باحث فلسطيني - سورية

بعد عقد كامل على الانقسام الفلسطيني (2007-2017)، في السياسة والسلطة، وبعد سلسلة اتفاقات سابقة، فاشلة، توصلت الحركتان الرئيستان في العمل الوطني الفلسطيني، أي "فتح" و"حماس"، اللتان تهيمنان على السلطة، الأولى في الضفة والثانية في غزة، إلى اتفاق لإعادة توحيد الكيان السياسي الفلسطيني، في القاهرة (10/12)، وبرعاية ودعم مصريين.

ومع علمنا أن هذا مجرد اتفاق لتوحيد كيان السلطة، وللتوافق على كيفية إدارة، أو التشارك في إدارة، شؤون العمل الوطني الفلسطيني، لاشتماله على مناقشة وضعية منظمة التحرير، إلا أنه لا يعني وجود نوع من التطابق السياسي بين الحركتين المذكورتين، أي أنه اتفاق محدود يضمن القبول المتبادل للاختلاف بينهما، على أن يتم تقنين هذا الاختلاف السياسي، وتنظيمه، وإيجاد حلول له بالوسائل الديمقراطية، وعبر المؤسسات والهيئات الشرعية الموجودة، كما يضمن ذلك ضمان رفع الحصار عن قطاع غزة.

حيثيات الاتفاق

أكد الاتفاق في مقدمته توافق الحركتين على إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين. أما في التفاصيل فقد نص على: أولاً، تمكين حكومة "الوفاق الوطني" من ممارسة مهامها بشكل كامل، وهو ما تجلّى، بداية، بقيام رئيس الحكومة ووزراء منها بزيارة غزة لاستلام المقرات والصلاحيات. ثانياً، إيجاد حل لموضوع موظفي

القطاع، وهؤلاء يقدر عددهم بحوالي 40 ألفاً. ثالثاً، استلام حكومة "الوفاق الوطني" لكافة معابر قطاع غزة، وهو ما حصل، وتم فتح معبر رفح مع مصر أواخر شهر نوفمبر. رابعاً، توجه قيادات الأجهزة الأمنية العاملة في دولة فلسطين إلى قطاع غزة لبحث سبل وآليات إعادة بناء الأجهزة الأمنية مع ذوي الاختصاص. خامساً، مواصلة الاجتماعات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، ولمتابعة القضايا الأخرى المتعلقة بمنظمة التحرير، والانتخابات، وتفعيل المجلس التشريعي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والبرنامج السياسي، وهي القضايا التي من المفترض مناقشتها في اجتماع خاص، تشارك فيه مختلف الأطياف الفلسطينية، في القاهرة (أواخر شهر نوفمبر).

هكذا يلاحظ أن ما حصل، على أهميته، إنما هو نوع من اتفاق محدود، أو تقني، على الإدارة، وتقاسم السلطة، فقط، في حين تم ترك التوافق على القضايا الأساسية في العمل الفلسطيني إلى اجتماعات لاحقة؛ هذا أولاً. ثانياً، يلاحظ أن ثمة ملفين على غاية في الصعوبة والتعقيد، أولهما، ملف الأجهزة الأمنية، إذ من الصعب على حركة حماس التخلي عن هذه الأجهزة، والتي تعتبرها جزءاً من كتائب القسام، ذراعها العسكري، في حين لا يمكن التفريق بين هاتين الوظيفتين من الناحية العملية، وهو ما ترفضه القيادة الفلسطينية الرسمية، وهي قيادة المنظمة والسلطة وفتح، باعتبارها أن لا سلاح إلا سلاح السلطة، في حين تؤكد "حماس" أن سلاح المقاومة خارج النقاش، على ما صرح عديد من قادتها. وثانيهما، ملف الموظفين الذين عينتهم "حماس" لدى أخذها السلطة في غزة، وهؤلاء عشرات الألوف، ومن الصعب معرفة كيفية استيعابهم، أو تدبّر موارد لهم، سيما مع إصرار "حماس" على موقفها بخصوص الحفاظ على قوات عسكرية باعتبارها قوات مقاومة، وهو ما يلقي نوعاً من التشكك من قبل السلطة في رام الله، كما من قبل الدول المانحة، التي تمول موارد السلطة.

مخرّجات الاتفاق

على ذلك من المبكر التكهن بإمكان نجاح، أو عدم نجاح، الاتفاق الجديد، إن بما يتعلق بإنهاء انقسام كيان السلطة، بين الضفة وغزة، أو بما يتعلق باستعادة وحدة النظام

السياسي، على كافة الأصعدة، أي بما يشمل منظمة التحرير، وذلك على ضوء انهيار الاتفاقات السابقة، من اتفاق مكة (2007) إلى اتفاقات صنعاء والدوحة والقاهرة والشاطئ (غزة)، التي شهدناها واختبرناها منذ صعود "حماس"، كمنافس لسلطة فتح في الساحة الفلسطينية، سيما بعد الانتفاضة الثانية، ورحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات (2004)، وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية (2006)، وسيطرتها الأحادية على قطاع غزة (2007).

وكما شهدنا، فإن "حماس" تصرّفت، طوال عقد كامل، كقيادة بديلة للفلسطينيين، وباعتبار أنها الأحقّ بقيادة المنظمة والسلطة، بخاصة مع اعتقادها أن أطروحتها هذه اكتسبت بعداً شرعياً بعد فوزها في الانتخابات (2006). ومعلوم أن هذه الطموحات تغدّت من التدايعيات التي نجمت عن ثورات "الربيع العربي"، في بداياته، المتمثلة بصعود تيارات الإسلام السياسي، في مصر وتونس وسوريا، وذلك بغض النظر عن تقييم ذلك، وبغض النظر عن رأينا بأداء القيادة الفلسطينية السائدة (أي قيادة المنظمة والسلطة وفتح)، بسلبياتها وإيجابياتها، أو بما لها وما عليها.

يعزز حال الشك، أو القلق، حول مصير الاتفاق، بين الحركتين المتخاصمتين، أنه أتى بضغط مجموعة من العوامل المختلفة على طرفيها. فمن جهة "حماس" ثمة، أولاً، الضائقة الكبيرة التي أضحت تعانيها "حماس" في إدارتها لقطاع غزة المحاصر، ومن الضغط الشعبي الناجم عن ثقل الحصار، بخاصة بعد تآكل موارد الدعم الخارجي، وانتهاء تجارة الأنفاق. فمن الواضح أن الأولى باتت مهددة بخاصة بعد الأزمة الخليجية ومقاطعة قطر من بعض الدول العربية، وأن الثانية انتهت بنتيجة هدم الأنفاق، وتشدد السلطات المصرية في التعامل مع سلطة حماس. ثانيًا، واضح أن كل المراهنات على صعود تيارات الإسلام السياسي في المنطقة آلت إلى الفشل، سواء نتيجة الرفض الدولي والإقليمي، أو نتيجة ممانعة البيئات الشعبية، أو بحكم ضعف أهلية تلك التيارات، أو ضيق أفقها، وبخاصة عدم تمييزها بين كونها حزبا لفئة معينة، وحزبا دينيًا، وبين تمثلها لحاجات وتطلعات كل فئات الشعب، والتصرف بعقلية وطنية. ثالثًا، لم تستطع "حماس"

في سلطتها في قطاع غزة أن تقدم نموذجاً بديلاً أو أفضل من نموذج سلطة "فتح" في الضفة، ناهيك أنها لم تستطع أن تحدد ما تريده من القطاع، هل هو قاعدة للتحرير؟ وهل يتحمل القطاع وحده وهو محاصر عبء تحرير فلسطين أو حتى عبء تحرير الضفة؟ أو عبء مقاومة إسرائيل بالصواريخ أو غيرها؟ أم أن القطاع هو بمثابة منطقة جرى تحريرها ويفترض أن تكون نموذجاً لدولة فلسطينية قادمة، بحيث تتميز بالاستقرار والأمان ومستوى التعليم والنشاط الاقتصادي للتعبير عن الفلسطينيين فيها؟

بيد أن إدراكنا لهذه الضائقة يفترض أن يتركز على عاملين: أولهما، تخبّط «حماس» في إدارتها غزة، إذ لم تثبت أنها أفضل من سلطة غريمته «فتح» في الضفة، سيما أنها أدارت القطاع بطريقة أحادية وإقصائية، وانتهجت طرقاً تعسفية لفرض تصوراتها الخاصة عن الدين على الفلسطينيين. وثانيهما، أنها لم تستطع فرض رؤاها كحركة مقاومة، ولم تعرف ماذا تعمل في هذا الشأن في غزة، إذ اشتغلت كسلطة أكثر مما اشتغلت كمقاومة، أي النهج ذاته الذي اختطته «فتح» في الضفة، في حين أن رؤيتها لاعتبار غزة ساحة لتحرير فلسطين، أو دحر الاحتلال، أو مقاومته، لم تتجح، إذ أن ثلاث حروب إسرائيلية، باهظة الثمن، مع تضحيات وبطولات كبيرة، لم تفلح حتى في رفع الحصار عن غزة.

على ذلك فإن حديث بعض قياديي «حماس» عن أننا «في مرحلة تحرر وطني ولسنا في سلطة أو دولة» صحيح، لكنه غير مقنع، ويراد منه تبرير الحفاظ على مكانة سلطوية، لأن «حماس» تصرف كسلطة في غزة، أكثر مما تصرف كحركة تحرر وطني، ثم إن الحديث عن المقاومة بات عمومياً، ويفترض تحديده، فضلاً عن سابقة استخدام سلاح المقاومة لتحقيق الغلبة في المنازعات الداخلية.

في المقابل، ومن جهة القيادة الفلسطينية الرسمية، برئاسة محمود عباس، وهي قيادة المنظمة والسلطة و"فتح"، في ذات الوقت، فهي وصلت إلى أفق مسدود بخصوص حل الدولتين، سيما مع استثناء الاستيطان في الضفة والقدس، ومصادرة الأراضي خلف الجدار الفاصل، ومع جمود عملية التسوية، وتكريس الاحتلال لوجوده، إضافة إلى واقع

التبعية الاقتصادية والتنسيق الأمني، ما يفرض خلق وقائع جديدة. هكذا اضطرت «فتح»، أيضاً، للاتفاق نتيجة الأزمة التي تعيشها، كقيادة للمنظمة والسلطة. فثمة، أولاً، الضغوط الخارجية لإعادة اللحمة بين الضفة وغزة، ووضع حد لكلام إسرائيل عن ثنائية السلطة. وثانياً، تقويت التدخلات الخارجية الرامية إلى فرض صيغة معينة للوضع الفلسطيني، التي تعتبرها «فتح» تدخلاً خارجياً في شؤونها، وفي مقدمتها التسريبات عن توافق محمد دحلان (المسؤول السابق في «فتح») و «حماس»، بدعم أطراف عربية. وثالثاً، أزمة الشرعية، أي شرعية المنظمة والسلطة والمجلسين الوطني والتشريعي، التي انتهت آجالها منذ زمن. ورابعاً، وصول محمود عباس (رئيس المنظمة والسلطة وقائد فتح) كما بدا في خطابه في الأمم المتحدة، مع قيادة «فتح»، إلى قناعة مفادها إخفاق الخيارات التي تمت المراهنة عليها، من التسوية إلى المفاوضة، وضرورة البحث عن خيارات بديلة أو موازية. ومعلوم أن هذا الخيار لم يوصل لا إلى دولة فلسطينية مستقلة، ولا إلى إنجاز القضايا المنصوص عنها في الحل الانتقالي في اتفاق أوسلو (1993).

وفي المحصلة يتضح أن خيارات الطرفين لم تتجح، لا في الرؤى السياسية ولا في طرق العمل، لا في إدارة السلطة وتطوير أحوال الفلسطينيين ولا في مواجهة إسرائيل، لا كحركة تحرر وطني ولا كسلطة، لا في التسوية ولا في المقاومة، لا في الضفة ولا في غزة.

القصد من كل ذلك أن الطرفين، أي قيادتي فتح وحماس، كانا بحاجة إلى هكذا اتفاق، لكن التجربة بيّنت أن هذا لا يكفي، سيما مع علمنا أن الاتفاق ما كان ليحصل لولا الضغط المصري، وضغط الظروف المحيطة، أي أنه لم يحصل نتيجة وعي الطرفين لمخاطر الانقسام، ولا إدراكهما أنه يمكن العمل مع الاختلاف، إذ السياسة لا تفترض التطابق. فوق ذلك ثمة مشكلة في أن لكل واحد من الطرفين مخاوفه من الثاني، وأيضاً، اشتراطاته ومطالباته وادعاءاته، وضمنها أن كل واحد منهما لا يثق بالآخر، وأن كل واحد منهما يعتقد أن خياره السياسي هو الأصح، وأنه الأجدر بقيادة الشعب الفلسطيني.

الملفات العالقة

أيضاً، كما ذكرنا، ثمة ملفات عالقة، لعل أهمها: أولاً، ملف السلاح في غزة، والحديث هنا لا يتعلق بسلاح المقاومة فقط، أو المفاضلة بين اعتماد خيار المقاومة أو المفاوضات، فحسب، إذ أن الأمر ليس بهذه البساطة، لتشابك الصلة بين سلاح المقاومة وسلاح الأجهزة الأمنية في قطاع غزة. لذا فإن السؤال عن الأجهزة الأمنية، من قبل السلطة في رام الله، سيبقى واحداً من أهم المواضيع التي يفترض التوافق عليها، للمضي في المصالحة. ومعلوم أن عديداً من القياديين الفلسطينيين تحدثوا عن عدم السماح بنشوء واقع يتشبه بالحالة اللبنانية، حيث حزب الله يهيمن على السلطة في لبنان من دون أن يكون في السلطة بشكل رسمي، في إشارة إلى تحذير "حماس" بأن التخلي عن السلطة شكلياً، مع الحفاظ على السلاح لن يكون مقبولاً. ثانياً، تأتي بعد ذلك المسألة المتعلقة بملف الموظفين الذين عينتهم سلطة حماس بعد الانقسام، وبعد سيطرتها على غزة، والحديث هنا يتعلق بحوالي 40 ألف موظف، فماذا بشأنهم وكيف سيتم تذليل هذه العقبة أو إيجاد حل لها؟ علماً أنه في هذا الأمر أيضاً فإن القيادة الفلسطينية، وعلى لسان الرئيس محمود عباس أكدت رفضها قيام أي دولة بتقديم الدعم المالي لـ"حماس" من خارج القنوات الرسمية. ثالثاً، وهنا ربما العقدة الأساسية، فإن "حماس" ستطالب بإعادة بناء منظمة التحرير، وإعطائها حصة تتناسب مع مكانتها في الساحة الفلسطينية، فهل ستقبل "فتح" بذلك؟ ثم هل سيتم التوافق حقاً على إجراء تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في الضفة وغزة؟

القصد من كل ذلك القول إنه كان من الأفضل، أو الأجدى، لو أن الحركتين الكبريين والمهيمنتين، في الساحة الفلسطينية («فتح» و «حماس») توافقتا على إنهاء الانقسام نتيجة تولّد فئاعات سياسية لديهما، بإدراك أخطار الانقسام على المصلحة الوطنية، وضرورة وحدة الشعب الفلسطيني وتركيز الجهود والطاقات نحو صدّ سياسات إسرائيل الاستعمارية والاستيطانية والعنصرية، ولرفع الحصار عن مليونين من الفلسطينيين في قطاع غزة، بدلاً من أن تذهبوا نحو الاتفاق مضطرتين بدفع من ضغوطات داخلية وتدخّلات خارجية. أيضاً، ربما كان الأفضل والأجدى لو حصل التوافق من قبل، بدلاً من استنزاف القوى لعقد من السنين، أو لو جاء في إطار مراجعة

للتجربة الماضية ونقدها، أو ضمن جهود إعادة بناء كيانات المنظمة والسلطة، وتصويب الخيارات الوطنية.

قضايا لا بد من حسمها

المعنى من كل ذلك أن أي توافق فلسطيني جديد ينبغي أن ينبني، أولاً، على مراجعة التجربة الوطنية الفلسطينية ونقدها، بما لها وما عليها، وليس على أساس عفا الله عما مضى. وثانياً، إقرار كل واحدة من الحركتين الكبيرتين بإخفاق الخيارات التي انتهجتها، إن على الصعيد السياسي، أي المقاومة والتسوية، أو في إدارتها سلطتها، وضمن ذلك صوغ رؤية سياسية جديدة للعمل الفلسطيني، وللکفاح ضد إسرائيل. وثالثاً، توافر القناعة والإرادة لدى القيادات المعنية بضرورة إعادة بناء الكيانات الفلسطينية وبخاصة المنظمة والسلطة، على أسس جديدة وطنية، أي لا فصائلية، وتمثيلية وديموقراطية. ورابعاً، كفّ كل من «فتح» و «حماس» عن التصرف وكأن كل واحدة منهما قدر الفلسطينيين الأوحده، وإلى الأبد، أو كأنها هي التي يجب أن تحتكر إدارة أحوالهم وتقرر خياراتهم الوطنية، من دون إطارات مؤسسية وتمثيلية، وفي ظل تغييب الانتخابات، وتغييب المجلسين الوطني والتشريعي.

ولعل أهم ما ينبغي أن تدركه القيادات المعنية جيداً، أنه في خضم صراع الحركتين على القيادة والسلطة، ثمة خيار ثالث يشتغل في واقع الفلسطينيين، لا يجري الانتباه إليه على النحو اللازم، وهو الخيار الإسرائيلي، أي خيار الأمر الواقع، واستمرار الاحتلال المريح والمريح، مع الاستيطان وتهويد القدس ومصادرة الأراضي والجدار الفاصل، وتحويل المدن الفلسطينية إلى تجمعات محاصرة، مع سياسات التنسيق الأمني والتبعية الاقتصادية والهيمنة الإدارية. والقصد أن خيارات الواقع الفلسطيني لم تعد محصورة بين «فتح» و«حماس»، منذ زمن، إذ ثمة الخيار الإسرائيلي، الذي يشق طريقه بطريقة ممنهجة ومندرجة، ولكن عميقة ووطيدة، وكلها تتأسس على إبقاء الفلسطينيين في وضع أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي، تحت السيادة الإسرائيلية، الظاهرة أو المبطنة.

أيضاً، لعل أهم ما يغيب، عن بال القيادات المعنية، أن ثمة خياراً رابعاً، والحديث ليس عن بديل بالضرورة، لأن هذا ليس بالإمكان في الظروف الراهنة، ولأن ذلك رهن بدناميات ومعطيات داخلية وخارجية في المستقبل. وهذا الخيار يتمثل بإعادة بناء الكيانات الفلسطينية (أي المنظمة والسلطة والفصائل والمنظمات الشعبية)، على أسس تعزز طابعها كحركة تحرر وطني، على حساب طابعها كسلطة، على قواعد كفاحية وتمثيلية وانتخابية ومؤسسية، وإجراء انتخابات (وفق القائمة النسبية) للمجلسين الوطني والتشريعي، حيث أمكن، لتعيين التوازنات الجديدة في الساحة الفلسطينية، وصوغ رؤية سياسية جديدة، ربما لا تقطع مع خيار الدولة المستقلة، ولكنها تفتح الأفق لاستعادة التطابق بين قضية التحرير وقضية الحرية، وقضية الأرض وقضية الحقوق، والتطابق بين قضية فلسطين وشعب فلسطين وخارطة فلسطين، بعد أن حصل انفصال في كل ذلك.

إضافة إلى كل ما تقدم ثمة قضايا رئيسية أخرى ينبغي الحسم فيها من قبل قيادتي "فتح" و"حماس"، للمضي في الاتفاق، وتحقيق غاياته، لعل أهمها:

أولاً، حسم كل واحد من الفصيلين لمسألة الشراكة، إذ أن "فتح" مازالت تتصرف وكأنها وحدها ولية أمر الفلسطينيين، وأنها وحدها تقرر خياراتهم الوطنية وتدير أحوالهم، وكأن شيئاً لم يحصل طوال نصف القرن الماضي، من قيادتها للساحة الفلسطينية، وذلك جراء إخفاق الخيارات التي انتهجتها، وضمنها خيار التسوية والمفاوضة، وتخبط إدارتها للسلطة، وتهميشها للمنظمات والهيئات المنبثقة عنها وتآكل شرعيتها كقيادة في المنظمة والسلطة. والأمر ذاته ينطبق على "حماس" التي لا أحد يعرف إن كانت اقتنعت بأنها لم تستطع أن تشكل بديلاً عن فتح، والتي تذهب إلى التوافق من دون أن تقدم على مراجعة تنتقد فيها خطوة الانقسام، أو تنتقد فيها تجربتها في إدارة قطاع غزة، بطريقة إقصائية وأحادية، ناهيك عن إخفاق خياراتها في المقاومة أو في السلطة. والقصد هنا أن على الحركتين أن تقررا بأن استنهاض الوضع الفلسطيني يتطلب منهما أكثر من التوافق، وأكثر

من مجرد الشراكة أو تقاسم السلطة، باتجاه إعادة بناء الكيانات الفلسطينية على أسس
جمعية ومؤسسية، وطنية وديمقراطية وتمثيلية وكفاحية.

ثانياً، لا بد من إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، إذ أن القول بالتفعيل
وحده من دون إعادة بناء غير ممكن، بحكم ترهل بنى المنظمة، وبالنظر إلى أهمية
إدخال دماء شابة وجديدة إليها، وفي واقع الحاجة إلى تجديد شرعية هيئاتها، وإعادة
صوغ الخيارات الوطنية الممكنة، بناء على التجربة والواقع.

ثالثاً، من المهم أن تدرك قيادتا الحركتين بأن الانتخابات هي المدخل الأسلم لحسم
الخلاقات حول القضايا المطروحة، وضمنها الخيارات الوطنية التي ينبغي اعتمادها، بعد
كل ما مر من تجارب، وعلى ضوء الإخفاقات السياسية الحاصلة، وضمنها إخفاق خيار
أوسلو، وانسداد الأفق أمام إمكان قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، إذ ليس من
المعقول المراوحة عند هذا الخيار العقيم، الذي لم يعد بالإمكان تجسيده في الواقع بحكم
الاستيطان المستشري، وبحكم هيمنة إسرائيل على الكيان الفلسطيني، من النواحي
الاقتصادية والأمنية والإدارية. وبديهي أن القصد بالانتخابات هنا هو انتخابات للمجلس
التشريعي والمجلس الوطني ورئاسة السلطة، ويحبذ، أو من الأفضل، إجراء الانتخابات
بالطريقة النسبية الكاملة وعلى الصعيد الوطني بالنسبة للمجلسين التشريعي والوطني،
وحسبما أمكن ذلك، لأن هذا هو المدخل للخروج من الفصائلية والمناطقية والعشائرية.

رابعاً، لا يمكن الحديث عن اتفاق منجز دون تخلي الحركتين عن واقعهما
كسلطتين، مع أجهزة أمنية وموارد مالية، إذ المشكلة أن "فتح" هي سلطة إزاء شعبها وإزاء
الفصائل الأخرى، وأن "حماس" هي سلطة أيضاً، إزاء شعبها وإزاء الفصائل الأخرى،
والحديث عن السلطة هنا يشمل الموارد الأمنية والمالية، إذ ثمة علاقة وطيدة بين
الطرفين، ولا يمكن الفصل بينهما. لذا فإن المخرج من هذا الأمر هو استعادة الحركتين
لطابعهما كحركتي تحرر وطني، أي تغليب طابع التحرر على طابع السلطة، وطابع
الصراع مع إسرائيل على طابع الصراع الداخلي، لأنه من دون تغيير في إدراكات
وتقافات الحركتين ستبقى الأزمة الفلسطينية قائمة.

أخيراً، ومع أهمية التوافق بين "فتح" و"حماس" واستعادة الوحدة للكيان الفلسطيني إلا أن ما يجدر إدراكه أن أزمة العمل الوطني الفلسطيني هي أشمل وأعمق وأعقد من ذلك، لأنها ناجمة عن تقادم واستهلاك البنى الوطنية، وتآكل شرعيتها ومكانتها في مجتمعات الفلسطينيين، وتراجع دورها في الكفاح ضد عدوها، وضياع مشروعها الوطني، بعد تحولها من حركة تحرر إلى سلطة. باختصار فإن ما جرى جيد لكنه لا يكفي، إذ أن استنهاض الشعب الفلسطيني وإخراج العمل الوطني من أزمته يتطلب أكثر من ذلك من "فتح" ومن "حماس".

لذا من المهم متابعة كيفية تصرف الحركتين المعنيتين، في الفترة المقبلة، مع كل ملف من الملفات المطروحة، سواء تلك المتعلقة بالسياسة أو بالسلطة، أو بالخيارات الوطنية الفلسطينية، مع الأمل بأن يتكلل هذا الاتفاق بالنجاح، وأن يفضي إلى إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية (المنظمة والسلطة والفصائل).